مؤشر الازدهار الأردني

آب 2021

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperiy Index

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

المقدمة 4
المنهجية 8
أبرز نتائج مؤشر الازدهار الأردني 11
توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني 18
المنهجية الحسابية 20

1. المقدمة:

في العام 1937، قدم العالم الاقتصادي الروسي الأمريكي سايمون كوزنتس الصيغة الأصلية لتعريف الناتج المحلي الإجمالي في تقريره (الدخل القومي، 1929-1935) إلى الكونغرس الأمريكي بهدف التعبير عن الأداء الاقتصادي لأي دولة من خلال رقم منفرد.

وفي مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944، تم إنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومنذ ذلك الحين، أصبح الناتج المحلي الإجمالي الأداة القياسية لمعرفة حجم الاقتصادات. ويعرّف صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة السوقية للسلع والمنتجات النهائية -التي يشتريها المستخدم النهائي-والمنتجة في بلد ما في فترة زمنية محددة".

قد يكون الناتج المحلي الإجمالي معياراً ملائماً لصانعي السياسات لكونه أفضل مقياس معروف للأداء الاقتصادي، ويأتي ذلك نتيجة الارتباط الضمني بين النمو الاقتصادي وبعض عناصر الرفاه مثل العمالة، مستوى الدخل، ومستوى الاستهلاك، ليتم استخدامه كمقياس أو مؤشر بديل للتنمية البشرية والرفاه. مع ذلك، فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي (الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي) والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية والرفاه ليست علاقة خطية مباشرة. في الواقع، كان كوزنتس (Kuznets) نفسه قد أشار الى ذلك: "إن رفاه أي مجتمع نادرًا ما يمكن استنتاجه من مقياس الدخل القومي، فإن كان الناتج المحلي الإجمالي يرتفع في أمريكا، فلماذا تتراجع رفاهية بعض الفئات الاجتماعية؟ لذا، يجب مراعاة الفروق بين كمية ونوعية النمو، وبين التكاليف والعوائد، وبين المدى القصير والطويل لذلك، اضافةً لمراعاة أهداف النمو والأثر المترتب على كافة الفئات المستهدفة" (كوزنتس، 1934).

ولقياس التقدم والثروة والرفاه بشكل فعال، هناك حاجة لمؤشرات واضحة وفعالة مثل الناتج المحلي الإجمالي، وهناك أيضًا حاجة الى مؤشرات أخرى أكثر شمولاً من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر، أنه في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في دافوس (20-23 كانون الثاني 2016) شددت كريستسنا لاجارد (Lagarde) (رئيسة صندوق النقد الدولي)، وجو ستيغليتز (Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وبرينجولفسون (Brynjolfsson) أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على أن "الناتج المحلي الإجمالي مقياس غير مثالي لتقييم الاقتصادات، وهناك حاجة ماسة لإيجاد مقياس جديد أكثر شمولاً". وشدد هؤلاء الخبراء على ان اعتبار الناتج المحلي الإجمالي مقياساً جيداً للرفاه له آثار وعواقب بعيدة المدى، وعلى حد تعبير (جو ستيجليتز) "ما نقيسه يُعلِمنا بما نقوم به، فإذا كان مقياسنا خاطئ فسوف يترتب عليه استجابات خاطئة".

وبناء عليه يمكن ايراد الملاحظات التالية:

1. **الناتج المحلي الإجمالي يتعامل مع جميع المنتجات بالتساوي:** لا يميّز الناتج المحلي الإجمالي بين إنتاج وآخر (على سبيل المثال: القنابل النووية وأسرّة المستشفيات).

2. **يتعامل الناتج المحلي الإجمالي مع المجموع:** في عصر يتسم بدرجة عالية من التفاوت في تقسيم الدخل والثروات، لا يقدم الناتج المحلي الإجمالي ما يفسر توزيع الدخل.

3. **لا يقيس الناتج المحلي الإجمالي التغيّر في مستويات المعيشة:** إن حساب الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الأسعار فقط. على سبيل المثال، إن إجراء بعض التحسينات في البنية التحتية لنقل السلع العامة قد يؤدي إلى إحداث فروقات بأسعار السوق، حيث تعزز هذه الخدمة القدرات الإنتاجية، وبالتالي نوعية الحياة بشكل عام.

4. **لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي التأثير السلبي على البيئة:** لا يتضمن الناتج المحلي الإجمالي أي عوامل بيئية مثل الهواء النظيف ووسائل الإنتاج المستدامة.

5. **الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل الإنتاج المنزلي بشكل دقيق:** لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي إنتاج الأسر بعين الاعتبار، وغالبًا ما يكون إنتاج ربات البيوت خارج العملية الحسابية.

6. **الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل وقت الفراغ:** إن كان هناك اقتصادان لهما نفس حجم الناتج المحلي الإجمالي، وكان متوسط يوم العمل في اقتصاد ما هو 12 ساعة وفي الآخر 10 ساعات، فهل هما متساويان من حيث مستويات الرفاه؟

وفي ذات السياق، لقد كان الوصول إلى مقياس الناتج المحلي الإجمالي فكرة عبقرية على الرغم من حاجة صانعي السياسات والمعنيين لمقاييس أخرى إضافية للحصول على صورة أكثر وضوحًا واكتمالاً، فهو مفهوم مفيد وأداة تساعد على رسم السياسات. مع ذلك، هناك تطلعات دائمة لاستحداث مؤشرات مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي وتتضمن التكاليف أو العوائد الاجتماعية والبيئية. ومن المهم ذكر أن العديد من المنظمات الدولية، مراكز الفكر، المنظمات غير الربحية، بالإضافة للأوساط الأكاديمية قد عملت لفترة طويلة على تطوير مؤشرات لقياس رفاه المجتمعات، ومنها:

أ. **مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):** صممه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمقياس لمتوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية وهي الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة.

ب. **مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Index):** أطلقه البنك الدولي لقياس رأس المال البشري وإنتاجية المواليد الجدد "كعامل في المستقبل" باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

1. احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى 5 سنوات.
2. عدد السنوات على المقاعد المدرسية.

3. مقياسان للصحة: معدلات التقزُّم (ضعف النمو والتطور الذي يعاني منه الأطفال نتيجة سوء التغذية والأمراض وعدم كفاية التحفيز النفسي والاجتماعي) ومعدلات بقاء البالغين على قيد الحياة.

ت. **مؤشر التقدم الاجتماعي (Social Progress Index)**: تم إطلاقه من قبل منظمة غير ربحية تدعى " Social Progress Imperative" ليقيس رفاه المجتمع عبر رصد عوامل اجتماعية وبيئية بشكل مباشر عوضًا عن العوامل الاقتصادية، وتشمل هذه العوامل: أسس العافية (بما في ذلك الصحة والمأوى والصرف الصحي)، المساواة، الادماج الاجتماعي، الاستدامة، والحرية الشخصية.

ث. **مؤشر ليغاتوم للازدهار (Legatum Prosperity Index)**: صممه معهد ليغاتوم (قسم من شركة الاستثمار الخاصة بليغاتوم)، ويرتكز هذا المؤشر على ثلاثة محاور أو مجالات (المجتمع الشامل، النمو والاستثمار، المواطن الممكَّن)، واثني عشر ركيزة للازدهار وهي كل من (الأمن والأمان، الحرية الشخصية، الحوكمة، رأس المال الاجتماعي، البيئة الاستثمارية، الظروف المؤسسية، الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية، الجودة الاقتصادية، الظروف المعيشية، الصحة، التعليم، والبيئة الطبيعية)، وتشمل الاثني عشر ركيزة 294 مؤشرًا فرعيًا.

ج. **مؤشر الحياة الأفضل (Better Life Index)**: صمم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصنيف ومقارنة الرفاه بين البلدان بالاستناد إلى 12 عاملاً أساسيًا في الظروف المعيشية ونوعية الحياة، وتشكل هذه العوامل: الدخل والثروة، العمل وجودة الوظيفة، الصحة، المعرفة والمهارات، الرفاهية الشخصية، السلامة العامة، التوازن بين العمل والحياة، الروابط الاجتماعية، المشاركة المدنية، رأس المال الطبيعي، رأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري.

ح. **مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (Oxford Poverty and Human Development Initiative)**: أطلقت من قبل جامعة أكسفورد وقامت باستحداث مؤشر لقياس الفقر المدقع المتعدد الأبعاد عبر البلدان من خلال رصد الحرمان الحاد في الصحة، التعليم، والمعيشة التي يواجهها الشخص في وقت واحد.

خ. **تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (Sustainable Economic Development Assessment)**: وضعته مجموعة بوسطن الاستشارية لتصنيف ومقارنة الرفاه عبر البلدان في مجالات متعددة كالدخل، الاستقرار الاقتصادي، العمل، الصحة، التعليم، البنية التحتية، المساواة، المجتمع المدني، الحوكمة، والبيئة.

يجب إدراك أهمية وجود مؤشرات تقيس رفاه المجتمعات لتعكس إمكاناتها، ليس من حيث قدرتها الإنتاجية فقط، وإنما من حيث الرفاه المتحقق أيضًا. ومن المهم تحديد إن كان الازدهار يتقدم أو يتراجع بمرور الزمن، والأهم من ذلك، هو فهم ما وراء هذا التقدم أو التراجع.

في إطار هذه الجهود، وضع منتدى الاستراتيجيات الأردني مؤشر ازدهار خاص للأردن، ويتشكل من مجموعة واسعة من المؤشرات ذات الصلة بالواقع المحلي. إن الهدف العام من هذا المؤشر هو استخدام البيانات المحلية المناسبة لقياس "الازدهار" ليكون المؤشر الأكثر شمولاً من بين المؤشرات الأخرى في تسليط الضوء على الأردن. مع ذلك، فإن هذا لا يقلل من أهمية المؤشرات الأخرى التي استخدم الكثير من مؤشراتها الفرعية لبناء المؤشر الخاص بالأردن وخاصةً مؤشر ازدهار ليغاتوم.

وضمن هذا السياق، يمكن لصنّاع السياسات والمعنيين استخدام هذا المؤشر كأداة لتحديد الإجراءات المطلوبة لتحقيق مستويات أعلى من الازدهار. إذ يمكن للحكومة استخدامه في تشكيل أولويات أجندة السياسات الخاصة بها، كما يمكن للقطاع الخاص استخدامه لمساندة الحكومة في تحديد أولوياتها لتحسين الوضع الاجتماعي إلى جانب التحسينات الضرورية لتطوير مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات، ويمكن لوسائل الاعلام أيضًا استخدام هذا المؤشر كمرجع لمتابعة إجراءات الحكومة وتقييم أدائها في بعض المجالات الحيوية، بالإضافة لإمكانية استخدام المؤشر كمصدر مدعّم للجهود البحثية في مجالات الرفاه والحرية الاقتصادية.

2. المنهجية:

إن قياس الازدهار ومستوى الرفاه لأي بلد ليس بالأمر السهل. لذا، تم اشتمال مجموعة كبيرة من المؤشرات الدولية. واستنادًا لتلك المؤشرات المتاحة وخاصة مؤشر ازدهار ليغاتوم (Legatum Prosperity Index)، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني ببناء إطار عمل خاص لمؤشر الازدهار الأردني مبيّن أدناه.

1. **المجالات:** لتقييم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأردنيين، تم تضمين ثلاثة مجالات في مؤشر الازدهار الأردني وهم "المجتمع الشامل"، "النمو والاستثمار"، و"المواطن المكَّن".

أ. "المجتمع الشامل" يجسد مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية.
ب. "النمو والاستثمار" يجسد الجوانب والخصائص الرئيسية للاقتصاد.
ت. "المواطن المكَّن" يجسد الرفاه الاجتماعي للناس.

2. **المحاور:** لتنظيم المجالات الثلاثة آنفة الذكر، تم تعريف 4 محاور لكل مجال، ليكون هناك 12 محورًا لمجالات الازدهار كالتالي:

أ. المجتمع الشامل:
1. الأمن والأمان
2. الحرية الشخصية
3. الحوكمة
4. رأس المال الاجتماعي

ب. النمو والاستثمار:
1. البيئة الاستثمارية
2. نوعية المؤسسات
3. الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية
4. الجودة الاقتصادية

ت. المواطن المكَّن:
1. الظروف المعيشية والدخل
2. الصحة
3. التعليم
4. البيئة والمناخ

وتالياً سيتم استعراض العناصر التي توضح كيف تم بناء المحاور الأربعة المختلفة.

3. **العناصر:** لتفعيل المجالات والمحاور، تم بناء قائمة بالعناصر المتعلقة بكل محور من المحاور الاثني عشر. ولكل عنصر مجموعة من المؤشرات الفرعية تمثل في المجالات التي يمكن لصانعي السياسات وغيرهم، التأثير فيها وتغييرها بهدف تحسين مستوى الازدهار.

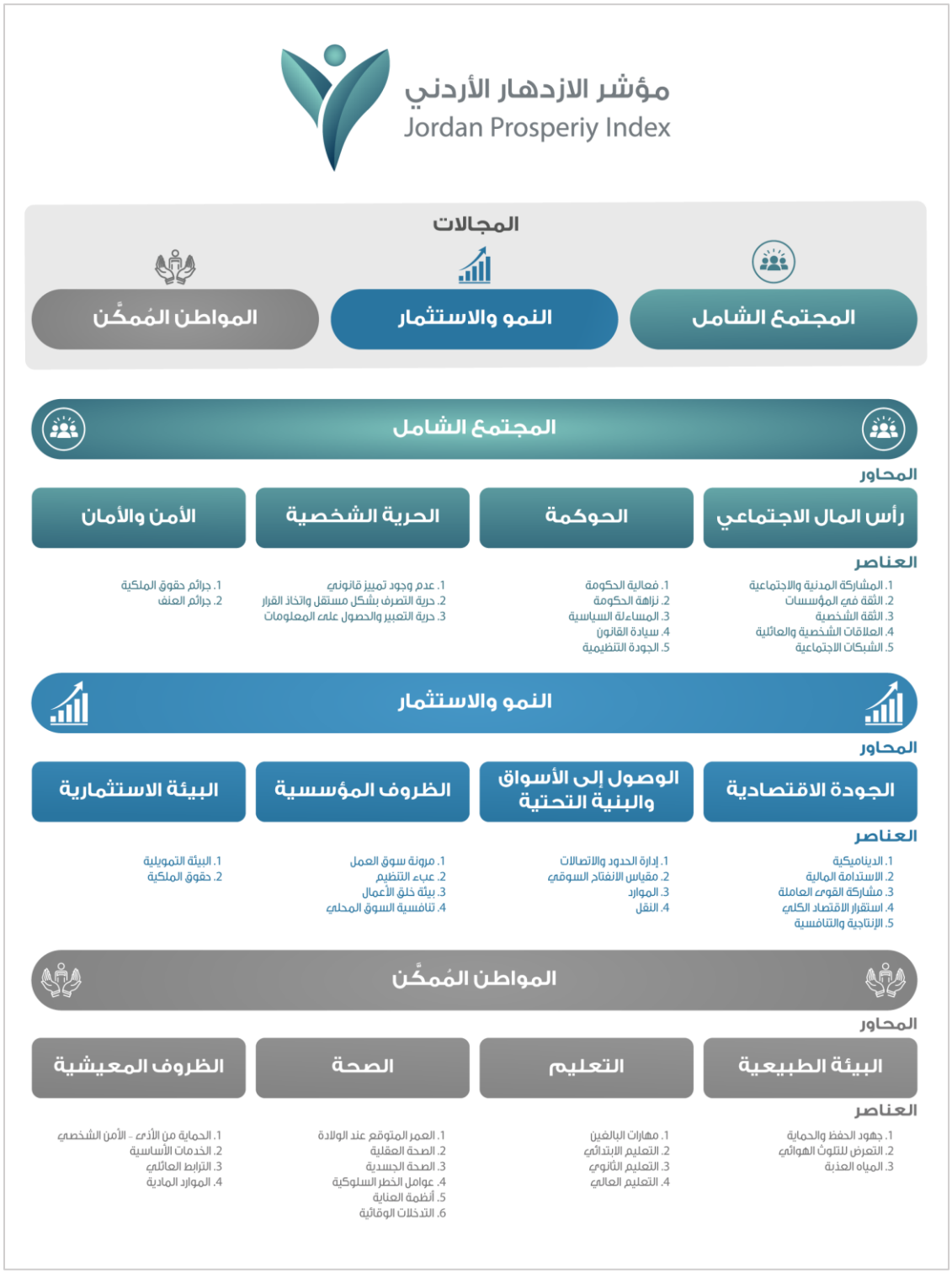

وبالنسبة للعناصر المذكورة أعلاه (ومؤشراتها)، من المهم التمييز بين ما يشعر به الناس وما يتم تنفيذه بالفعل على أرض الواقع. على سبيل المثال، إذا فرضت الحكومة قوانين تهدف الى تحقيق تنوع أكثر في المستخدمين (العمالة) في مكان العمل، فهذا لا يعني بالضرورة أن يشعر المواطنين بشمولهم اجتماعيًا. وإذا عملت الحكومة على إزالة الحواجز أمام الاستثمار وتمت ترجمة النتائج على المؤشرات الدولية مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، فهذا لا يعني بالضرورة أن رغبة المستثمرين في المخاطرة ستتأثر تلقائيًا. وإذا كانت الحكومة تدعم جميع خدمات الصحة النفسية بشكل كامل، فهذا أيضًا لا يعني بالضرورة أن تترجم بشكل مباشر إلى انخفاض في أعداد الاضطرابات النفسية في البلاد.

ولمعالجة ذلك، يعتمد مؤشر الازدهار الأردني على منهجيتين لهما ميزاتهما ومكانتهما كلٌ على حدة:

1. **الرفاه النوعي:** الحالة التي يحاول بها الفرد تعظيم منفعته وتقليل عناءه. وهنا يتم النظر الى بعض العوامل "غير الملموسة" ظاهريا مثل المشاعر، العلاقات الشخصية، الحريات السياسية، الراحة، سهولة الإجراءات البيروقراطية، وغيرها من العوامل التي تساهم في الازدهار.

2. **الرفاه التقييمي:** الحالة التي يصل بها الفرد إلى عوامل قابلة للقياس مثل الدخل، العمل، البنية التحتية، الحوكمة، وغيرها من العوامل التي تساهم في الازدهار.

وبناءً على ما ذكر أعلاه، يتم قياس "**مؤشر الرفاه النوعي**" و "**مؤشر الرفاه التقييمي**" لكل محور من المحاور الاثني عشر، وذلك لتكوين "**مؤشر الازدهار الأردني**" كمؤشر مركب من المؤشرين (للقارئ الفني، تم شرح المنهجية في الملحق).

3. أبرز نتائج مؤشر الازدهار الأردني:

إن مؤشر الازدهار الأردني الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني هو مؤشر مركب يقيس الرفاه النوعي والرفاه التقييمي ضمن درجة ما بين (100 – 200)، ويتم يتم تحديثه سنوياً حيث تم اعتبار سنة 2009 هي سنة الأساس. وفيما يلي نتائج مؤشر الازدهار الأردني وبعض الملاحظات:

أولاً، خلال الفترة 2009-2020، تقلب الرفاه النوعي بين 139 درجة كحد أدنى في عام 2013 و162درجة كحد أقصى في عام 2018. وبعد ذلك تراجع بشكل كبير من 162 درجة في عام 2018 إلى 146 درجة في عام 2019، وأظهر المؤشر بعض التحسن ليصل إلى 152 درجة في عام 2020.

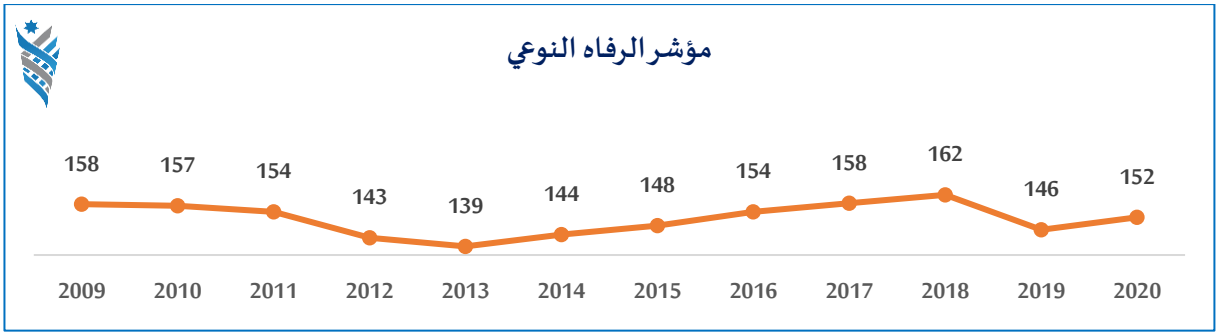

ويتألف مؤشر الرفاه النوعي من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر الرفاه النوعي لـ "المجتمع الشامل"، مؤشر الرفاه النوعي لـ "النمو والاستثمار"، ومؤشر الرفاه النوعي لـ "المواطن المُمكَّن".

أ. مؤشر الرفاه النوعي لـ "المجتمع الشامل":

تذبذب هذا المؤشر بين 162 درجة كحد أقصى في عام 2009 و136 درجة كحد أدنى في عام 2013. وانخفضت درجة هذا المؤشر بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية (2018-2020)، إذ يُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع مجموعة من العوامل مثل تراجع مؤشر نزاهة الحكومة، آليات الشكاوى، حرية التنقل، إقبال الناخبين، إنفاذ القانون، والحصول على المساعدة من العائلة والأصدقاء.

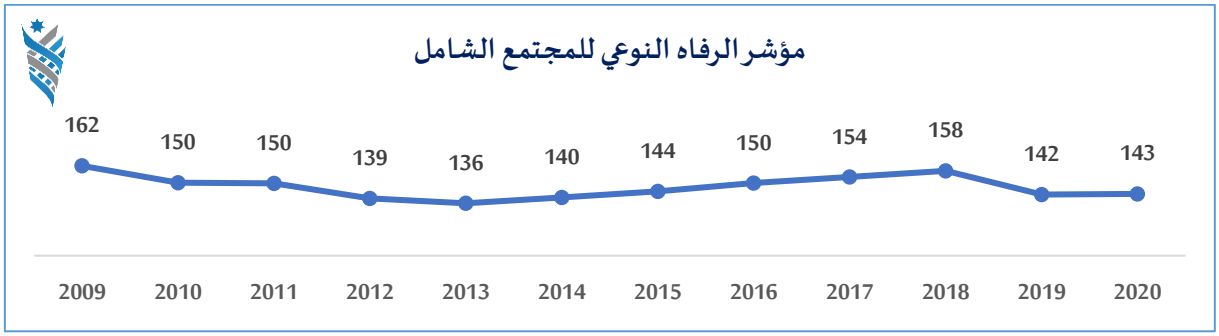

ب. مؤشر الرفاه النوعي لـ "النمو والاستثمار":

شهد هذا المؤشر ارتفاعاً مفاجئًا من 159 درجة في عام 2019 إلى 172 درجة في عام 2020، ويعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير لتقدم الأردن في مجموعة من العوامل مثل مهارات العمالة، الهيمنة السوقية، وحماية الملكية الفكرية وحقوق الملكية.

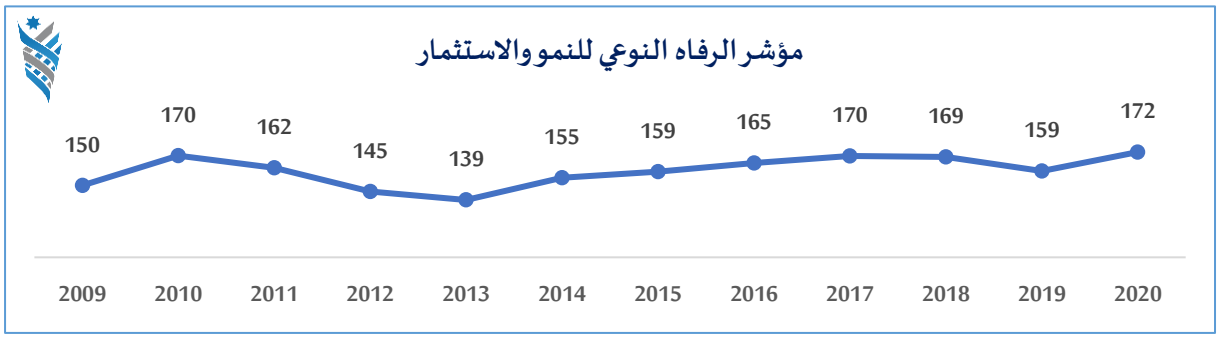

ت. مؤشر الرفاه النوعي لـ "المواطن الممكَّن":

شهد هذا المؤشر زيادة مفاجئة من 141 درجة في عام 2019 إلى 169 درجة في عام 2020، إذ يعزى ذلك إلى القفزة الكبيرة في مجموعة من العوامل بعد انخفاضها في عام 2019، مثل المهارات الرقمية للسكان، وبداية التحسن في جودة التدريب المهني، ومهارات خريجي الجامعات.

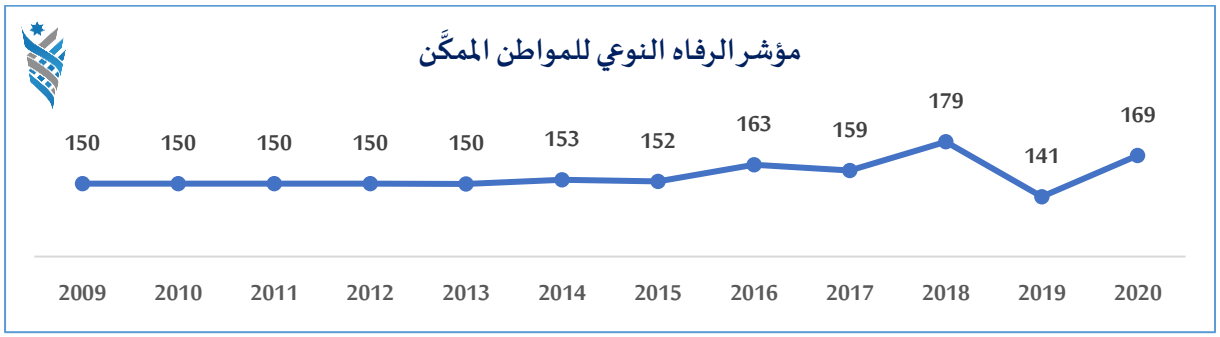

ثانيًا، خلال الفترة 2009-2019، تقلب الرفاه التقييمي بين 145 درجة كحد أدنى في عام 2020 و155 درجة كحد أقصى خلال عامي 2014 و2018. واستقر مؤشر الرفاه التقييمي نسبيًا على مر السنوات، ثم بدأ في التراجع لينخفض إلى أدنى قيمة له والبالغة 145 درجة في عام 2020.

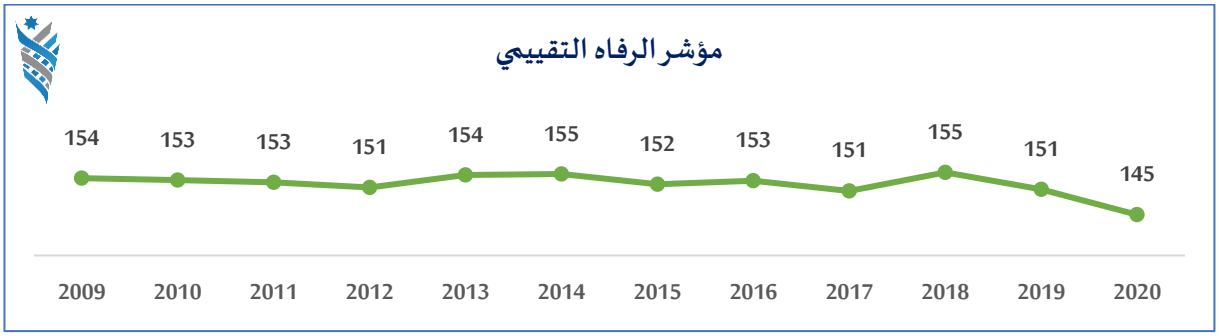

أ. مؤشر الرفاه التقييمي لـ"المجتمع الشامل":

في المتوسط، شهد هذا المؤشر تحسنًا على الرغم من انخفاضه من 133 درجة في عام 2019 إلى 126 درجة في عام 2020. ويُعزى انخفاضه بشكل أساسي إلى التراجع الطفيف في بعض العوامل مثل التكاليف الإضافية المترتبة على الأعمال جراء انتشار اشكال مختلفة من الجريمة والعنف، والضغوطات التي تعرض لها الأردن نتيجة موجات الهجرة من الخارج.

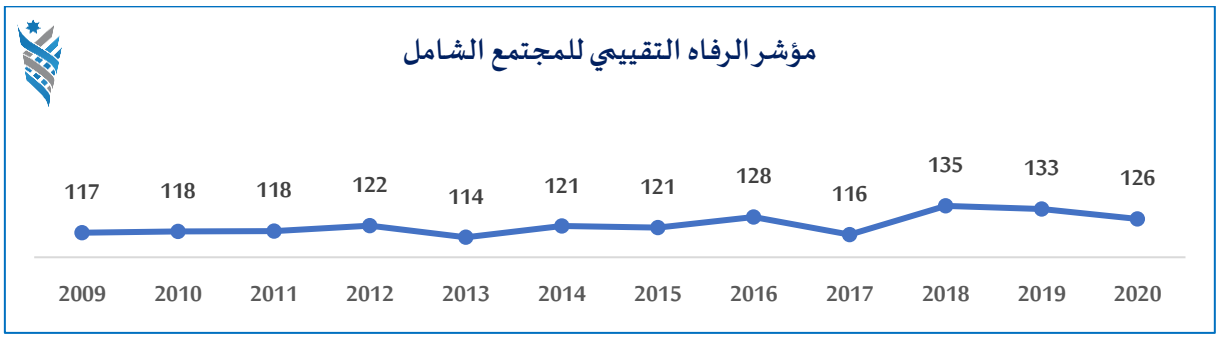

ب. مؤشر الرفاه التقييمي لـ"النمو والاستثمار":

تدهور هذا المؤشر مع مرور الوقت، ويُعزى هذا إلى تراجع أداء الأردن في مجال الصادرات المصنعة عالية التقنية، تدني طلبات براءات الاختراع، ارتفاع البطالة وخاصة الشباب، وتراجع إجمالي المدخرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى ارتفاع عبئ الدين العام والعجز في الموازنة العامة، وتدني مشاركة المرأة في سوق العمل. أما في الجانب المشرق، فقد تحسن أداء الأردن بشكل كبير في تعزيز المعلومات الائتمانية، توافر رأس المال الاستثماري، وتحسن مدفوعات الضرائب من الأعمال.

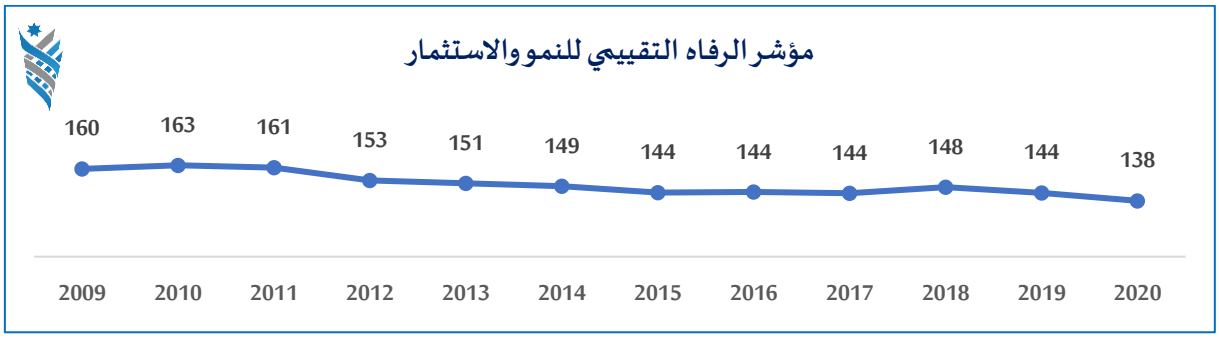

ت. مؤشر الرفاه التقييمي لـ"المواطن الممكَّن":

شهد هذا المؤشر انخفاضًا تدريجيًا بين عامي 2018 و2020، ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى الاضطرابات النفسية، وتوسع امراض السمنة، حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة بين أضعف الدول على تلك المؤشرات بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الأردن من بين أدنى المراتب في "التأثير الصحي للتلوث". وفيما يتعلق بقطاع المياه، يعتبر الأردن من الدول الضعيفة بين 75 دولة في الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، وخدمات

المياه الأساسية، والمياه المنقولة بالأنابيب. ومع ذلك، فإن الأردن من بين أفقر البلدان في سحب المياه العذبة مما يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا القطاع.

وبالنسبة لقطاع التعليم، في حين يتفوق الأردن على العديد من البلدان في محو أمية الكبار والالتحاق بالتعليم العالي وإكماله، فهناك علامات رئيسية تستدعي النظر في مستقبل رأس المال البشري الأردني تتمحور في إكمال المرحلة الابتدائية، حيث احتل الأردن المرتبة 128 في عام 2020.

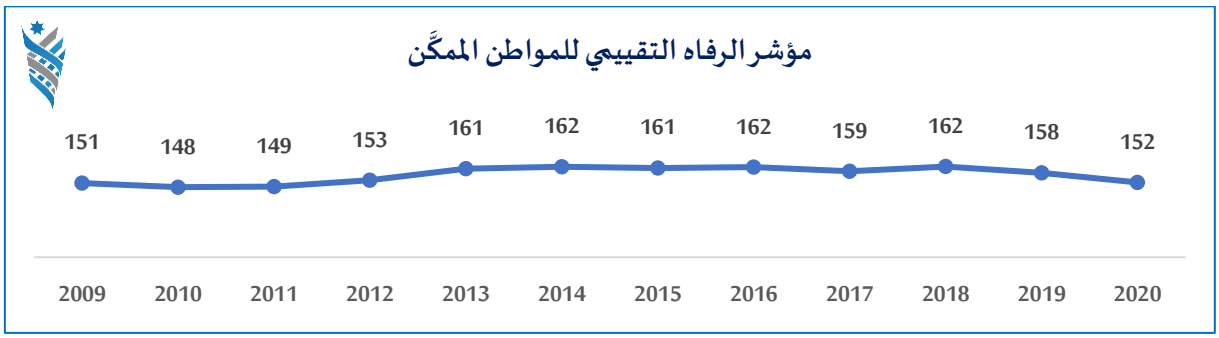

ثالثًا، ينعكس سلوك مؤشرات الرفاه النوعي (الوزن: 47%) والرفاه التقييمي (الوزن: 53%) على مؤشر الازدهار الأردني. خلال الفترة 2009-2019، تقلب مؤشر الازدهار بين درجات تتراوح من 148 كحد أدنى في عامي 2012 و2013 و172 كحد أقصى في عام 2009. وبعد ارتفاعه التدريجي من 148 درجة في عام 2013 إلى 158 درجة في عام 2018، بدأ مؤشر الازدهار الأردني بالانخفاض ليصل إلى 148 درجة في عام 2020. وبناء على تلك النتائج، يمكن استنتاج أن "الازدهار" في الأردن لم يتخذ مسارا تصاعديا، بل بمراحل متذبذبة، حيث شهد ارتفاعا في بعض السنوات مثل عامي 2014 و2015، إلا انه عاد وخسرها بحلول نهاية العام 2020 تأثرا ربما بجائحة كورونا وما نجم عنها من ظروف اقتصادية واجتماعية، اذ تراجع المؤشر بنهاية العام الماضي ليقترب من مستواه الذي كان سائدا عام 2009.

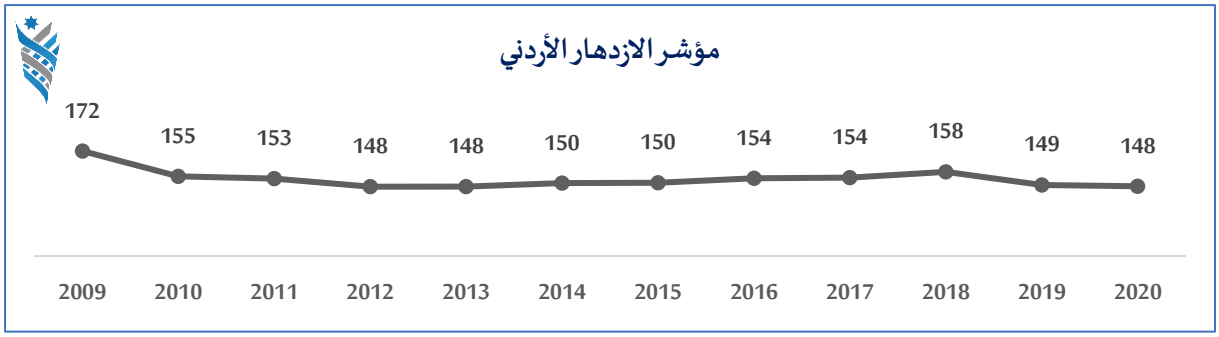

رابعًا، إذا تم تحديد أضعف المؤشرات الفرعية في الرفاه النوعي والرفاه التقييمي، فيمكن فهم مسببات التراجع في مؤشر الازدهار الأردني خلال السنوات القليلة الماضية.

مؤشر الازدهار الأردني 2020
مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperiy Index
منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM
المؤشر الكلي
200/148
مؤشر الرفاه التقييمي
200/145
مؤشر الرفاه النوعي
200/152
200/126
200/138
200/152
المجتمع الشامل
النمو والاستثمار
المواطن المُمكّن
200/143
200/172
200/162
www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan
التاريخ: آب 2021
المصدر: مؤشر الازدهار الأردني

وبعد مراجعة البيانات المستخدمة في احتساب مؤشر الازدهار الأردني، تم تحديد المؤشرات الأقوى والأضعف ضمن كل من مؤشر الرفاه النوعي ومؤشر الرفاه التقييمي لكل من المجالات الثلاثة، كالتالي:

المؤشرات الأضعف في مؤشر الرفاه النوعي:

1. المجتمع الشامل: الثقة الشخصية، تكوين الصداقات، إقبال الناخبين، آليات الشكاوى، المعاملة المتساوية وغياب التمييز، الحرية الصحفية، والطاقة الايجابية من العائلة.
2. لنمو والاستثمار: عبء التنظيم الحكومي، ضعف المنافسة السوقية، تدني كفاءة التخليص الجمركي، والوصول إلى التمويل.
3. المواطن الممكَّن: جودة التدريب المهني، ومهارات خريجي الجامعات (التعليم العالي).

المؤشرات الأضعف في مؤشر الرفاه التقييمي:

1. المجتمع الشامل: التكاليف الإضافية المترتبة على الأعمال من الجريمة والعنف، الضغوط الناجمة عن الهجرة.
2. النمو والاستثمار: كثافة الأعمال الجديدة (تسجيل الاعمال الجديدة)، طلبات براءات الاختراع، الدين العام، الصادرات المصنعة عالية التقنية، الوصول المحلي والدولي للسلع / الخدمات، مشاركة القوى العاملة، وإنتاجية العمالة
3. المواطن الممكَّن: مصادر المياه المتجددة، سحب المياه العذبة، التعرض للتلوث الهوائي، السمنة، الأمراض غير المعدية، الاضطرابات النفسية، اكمال التعليم الأساسي، وعدم المساواة في التعليم.

المؤشرات الأقوى في مؤشر الرفاه النوعي:

1. المجتمع الشامل: تسوية النزاعات، عدم التأخير في الإجراءات الإدارية، الاستقلال القضائي، والحق في الحصول على المعلومات.
2. النمو والاستثمار: التعاون بين العمال وأصحاب العمل، جودة النظام المصرفي وأسواق رأس المال، متانة البنوك، مرونة التوظيف، قيود مهارات العمالة على الأعمال، وحماية الملكية الفكرية.
3. المواطن الممكن: المهارات الرقمية للسكان.

المؤشرات الأقوى في مؤشر الرفاه التقييمي:

1. المجتمع الشامل: مساعدة الأسر الأخرى.

2. النمو والاستثمار: عمق المعلومات الائتمانية، الوصول المحلي والدولي للسلع / الخدمات، استخدام الإنترنت، اتصال المطار، ربط الشحن البحري، توافر رأس المال الاستثماري.

3. المواطن الممكَّن: الوصول إلى الهاتف الخليوي، محو أمية البالغين، المساواة في التعليم، متوسط السنوات الدراسية للإناث، معدل فيات الأمهات، اشراف كوادر طبية مهرة على الولادة، واستخدام المدفوعات الرقمية.

وفي سياق التراجع الأخير في مؤشر الازدهار الأردني، تجدر الاشارة لموقع الأردن على مؤشر ازدهار ليغاتوم وعرض منهجية هذا المؤشر أدناه.

يتكون إطار عمل مؤشر ازدهار ليغاتوم من 12 محورًا، ويتم جمع هذه المحاور ضمن ثلاثة مجالات:

1. المجتمع الشامل: يجسد هيكلية العلاقات الموجودة داخل المجتمع: بين الأفراد أنفسهم، الأفراد والمؤسسات، والدرجة التي تمكنهم أو تعيق تماسكهم المجتمعي والتنمية الجماعية.

2. الانفتاح الاقتصادي: يجسد مدى انفتاح الاقتصاد على المنافسة، تشجيع الابتكار والاستثمار، تعزيز الأعمال والتجارة، وتسهيل النمو الشامل.
3. المواطن المكّن: يجسد الجودة المعيشية للناس والجوانب المرتبطة بتمكينهم من الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة من خلال الاستقلال الذاتي وتقرير المستقبل.

واستنادًا إلى نتائج مؤشر ازدهار ليغاتوم لعام 2020، يمكن عرض بعض الملاحظات أدناه:

1. خلال الفترة 2010 -2020، تحسنت درجة الأردن على مؤشر ازدهار ليغاتوم بشكل هامشي (من 56.3 إلى 56.6).

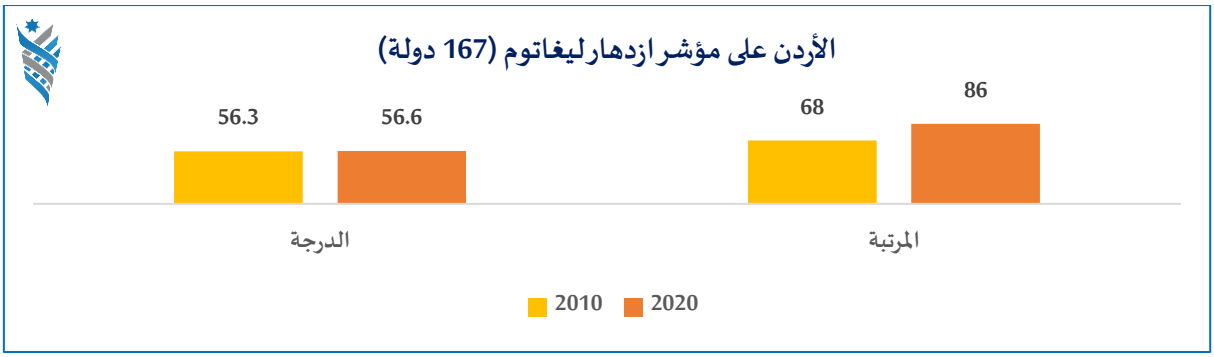

2. في حين أن درجة الأردن في مجالات "المجتمع الشامل" و "الانفتاح الاقتصادي" تحسنت بشكل هامشي، انخفضت درجة الأردن في مجال "المواطن المكّن " من 64.3 في عام 2010 إلى 63.5 في عام 2020.
3. في مجال "الانفتاح الاقتصادي"، شهد عنصر "الجودة الاقتصادية" أدنى قيمة له (من 47.7 في عام 2010 إلى 39.6 في عام 2020). وفي الواقع، تراجع ترتيب الأردن (128 / 167 دولة) بـ 40 دولة.
4. نتيجة للملاحظات المذكورة أعلاه، تراجع ترتيب الأردن بـ 18 دولة (من 167/68 دولة إلى 167/86 دولة).

4. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

1. لمعالجة المؤشرات الأضعف في مجال المجتمعات الشاملة لمؤشر الرفاه النوعي؛ على الحكومة أن تنظر في وضع إطار تنظيمي من شأنه تمكين وتنويع الأحزاب السياسية في الأردن. وهذا ينسجم مع الجهود الحالية لتحديث منظومة العمل السياسي في الأردن.

2. لمعالجة عبء التنظيم؛ على الحكومة العمل على الحكومة أن تعمل على تخفيض تكاليف ممارسة الأعمال، وتعزيز التنافسية في الاقتصاد، وتحسين كفاءة التخليص الجمركي.

3. لمعالجة جودة البيانات الحكومية؛ على الحكومة أن تنشر المزيد من البيانات (مثل: البيانات الأولية لمسح نفقات ودخل الأسرة) لتزويد الباحثين ومراكز الفكر بالأدوات المناسبة لتقديم توصيات مسندة بالأدلة.

4. لمعالجة النمو والاستثمار؛ يجب النظر في الحوافز الضريبية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في الشركات الناشئة التي تحتوي على خصائص الثورة الصناعية الرابعة، ويجب تزويد الشركات الناشئة في القطاع غير الرسمي بتفضيلات سعرية وتقليل العقبات أمامها لإضفاء الطابع الرسمي على عملياتها.

5. يجب أن تتعاون الحكومة مع مختصين نفسيين وعلماء الاجتماع لتطوير استراتيجية وطنية تعمم الاستشارات الخاصة بالاضطرابات النفسية، إذ تعالج مثل هذه الخطوة الاضطرابات النفسية والأمراض غير المعدية في المجتمع.

6. لمعالجة مشاكل مهارات خريجي الجامعات ومتوسط الجودة لمؤسسات التعليم العالي؛ يجب أن تعمل الجامعات والمؤسسات التعليمية على تزويد طلابها بالمهارات المهنية قبل دخول سوق العمل، وعلى مؤسسات التعليم أيضًا إعادة النظر في مناهجها في جميع التخصصات لتحسين مهارات الرياضيات واللغة الإنجليزية لدى طلابها.

7. يجب على البنوك التجارية النظر في فتح فروع في المناطق الأقل تنموية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، وتشجيع الاقتراض لأغراض الاستثمار، وتوفير الإرشاد الريادي للشباب المتعطلين عن العمل. بناء على ذلك، يمكن الوصول إلى ملكية الحساب المصرفي، وخفض معدلات الأمية للبالغين.

8. لمعالجة مشاكل المياه، يجب أن تتعامل الحكومة مع التشوهات الاستراتيجية المتعلقة بتسعير المياه بأسرع وقت ممكن، مع تشجيع استخدام أجهزة توفير المياه، والبحث عن تمويل للشراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء محطات معالجة للمياه توزيعها على المزارع في جميع أنحاء المملكة.

9. لمعالجة معدل إتمام التعليم الابتدائي؛ يجب على الحكومة وضع حد لعمالة الأطفال، خاصة في مخيمات اللاجئين. بحيث يتم التنسيق مع المدارس في مخيمات اللاجئين لضمان استمرارية تعليمهم كباقي الطلبة في مدارس المملكة.

10. استنادًا إلى مؤشر ازدهار ليغاتوم لعام 2020، يجب على جميع المعنيين النظر في الأسباب الكامنة وراء تراجع درجة وترتيب الأردن في عنصر "الجودة الاقتصادية". ويتضمن هذا العنصر عدة مؤشرات:

أ. قدرة الحكومة على المحافظة على مستويات الإنفاق الجاري والضرائب وغيرها من السياسات على المدى المتوسط والطويل.
ب. استقرار الاقتصاد الكلي / معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتقلب معدل التضخم.
ت. الإنتاجية والتنافسية / الكفاءة التي يمكن بها تحويل المدخلات إلى مخرجات.
ث. الديناميكية / عدد الشركات الناشئة في السوق والشركات التي أخفقت في الاقتصاد.
ج. مشاركة القوى العاملة / معدلات البطالة بين الجنسين.

ملحق (أ) المنهجية الحسابية

The methodology of this index follows the same mathematical basis of JSF's "Jordan Investor Confidence Index" (JICI). The score of the JPI ranges from 100 to 200. A score of 100 represents the worst performance in a certain category from 2009 to 2020, and a score of 200 represents the best performance in a category in the same period. The original data set is compiled by the Legatum Institute whose variables originate from multiple international indices and indicators that are reported by donor agencies (World Bank, UN Agencies, IMF, etc.), International Institutions and think tanks (Gallup Institute, QS Ranking, etc.), and departments of statistics of many countries.

Variables of the original dataset were modified by JSF based on relevance to the Jordanian context, in addition to the change in performance over time. For the latter, variables with a standard deviation of zero were automatically dropped since they do not possess any mathematical significance, given that the best performance from 2009 to 2019 equals the worst performance. For variables with incomplete datasets, Multiple Imputations by Chained Equations (MICE) were used to resolve inconsistencies, which inherently gives these variables the least weight possible.

The following steps were followed to calculate the Jordan Prosperity Index:

1) **Z-Scores:** For each variable X , the Z-Score is calculated using the following equation:

$$Z_{score} = \frac{x - \mu}{\sigma}$$

Where
x: $Value\ in\ variable\ X\ in\ the\ desired\ year$
μ: $Arithmetic\ mean\ of\ all\ values\ in\ X$
σ: $Standard\ Deviation\ of\ all\ values\ X$

2) **Feature Scaling:** In order to restrict scores between 100 and 200 (i.e., min-max normalization), each of the Z-Scores calculated in the previous step are subjected to the following equation:

$$Scaled\ Score = \left[\left(\frac{Z_{score} - \min}{max - min}\right) * 100\right] + 100$$

3) **Weights:** The initial weights are provided by the Legatum institute based on reliability, theoretical, and empirical significance to the pillar. For the purposes of mathematical consistency (*tested by Cronbach's Alpha and other numerical methods*), weights are given a value of 0.5, 1 or 1.5, such that the sum of all weights is equal to the number of variables. The weight of each sub-index also takes the number of variables under it into account.

4) **Weighted Average:** Given the weights calculated in step 3, in addition to the scores calculated in step 2, the weighted average is calculated per sub-index.

5) **Aggregation of the JPI:** A Utilitarian Well-Being Index and an Evaluative Well-Being Index are calculated by a weighted average of all utilitarian and evaluative sub-indices, respectively. Finally, the JPI is calculated by taking the simple average of the Utilitarian Well-Being Index and the Evaluative Well-Being Index.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476 Fax: +962 6566 6376
info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan